

الاستفتاء ساسي الصياغتي
الصدل المنضلة بتونس
التاتف/الفاكس: 71 89.10.54

الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع119 دد

تاريخ القرار: 15 جانفي 2015

ق رار

بتاريخ 15 جانفي 2014، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع119 دد في مادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الإتصالات بين:

المدعية: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي.

من جهة

المدعى عليها: شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة 2- ضفاف البحيرة 1053 تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01 دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46 دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01 دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10 دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة ع54 دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها



وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أورونج تونس" بتاريخ 10 ديسمبر 2014 والمتضمن طلبها مراجعة القرار عدد 110 الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 2 ديسمبر 2014 والقاضي برفض مطلبها الرامي إلى إلزام شركة "اتصالات تونس" بإيقاف تسويق العرض التجاري Tarajimobile "مدى الحياة bonus 1000%" وانتهت إلى طلب الرجوع فيه والقضاء لصالح مطلبها الأول.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب الراهن شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث أسست شركة "أورونج تونس" مطلبها الرامي إلى مراجعة القرار عدد 110 الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 2 ديسمبر 2014 على أن ما قدمته من مؤيدات متمثلة في نسخة أصلية للمعلقة الإشهارية للعرض المتظلم منه والمنشورة بالجريدة اليومية "la presse" يرتقي إلى مرتبة الحجة الرسمية خلافا لما ذهب إليه الهيئة كما تمسكت بتكرار الهيئة لإختصاصها كهيئة تعديلية أوكل لها المشرع دورا استقصائيا يمكنها من التعهد التلقائي دون التوقف على تشكي المشغلين. وانتهت إلى طلب مراجعة القرار المذكور والقضاء لصالح طلباتها السابقة.

1. عن الدفع المتعلق بعدم اعتماد الهيئة للمؤيدات المقدمة من "أورونج تونس" رغم حجيتها :

وحيث خلافا لما ادعته المعارضة فإن القرار المطلوب مراجعته لم يتعرض إطلاقا لمسألة حجية المعلقة الإشهارية سند الدعوى ولم يناقشها باعتبار أن عدم قبول الهيئة لذلك المؤيد كان بسبب عدم وضوحه وليس بسبب عدم حجيتها خاصة وأنه مجرد نسخة من المعلقة الإشهارية للعرض المتظلم منه المنشورة بجريدة la presse وليس الأصل خلافا لما تمسكت به شركة "أورونج تونس".

2. عن الدفع المتعلق بتكرار الهيئة لإختصاصها الاستقصائي :

حيث وخلافا لما تمسكت به "أورونج تونس" فإن ممارسة الهيئة لإختصاصها في مادة التدبير الوقائية في حدود ما خول لها القانون من صلاحيات والتزامها بمقتضيات وشروط هذه المادة يحول دون قيامها بأي إجراءات استقصائية وتحقيقات ويلزمها بالاكْتفاء بفحص ظاهر الوثائق والمستندات المدلى بها من قبل المدعية .

وحيث وإن مكنت مجلة الاتصالات الهيئة من التعهد التلقائي للنظر في بعض الممارسات اللامشروعة في ميدان الاتصالات، فإن ممارسة الهيئة لهذه الصلاحية يجب أن يكون خارج نطاق التدابير الوقائية وبالتالي فإن الدور الاستقصائي للهيئة في مادة التعهد التلقائي لا يمكن أن يسرر قيامها بأبحاث وتحقيقات في نطاق التدابير الوقائية.

وحيث ويستخلص مما سبق أن مطلب المراجعة الراهن تأسس على أسانيد غير وجيهة واتجه
رفضه.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية
لاتصالات، رفض مطلب مراجعة القرار عدد 110 الصادر في مادة التدابير الوقتية بتاريخ 2 ديسمبر
2014.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس



تمت الاتصال 75 من مجلة الاتصالات
بمطلب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصيغة التنفيذية على هذا القرار
الإشهاد
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات